اثر المتغير الدولي في توجيهات الرئيس (دونالد ترامب) تجاه ايران

أ.م.و. عباس سعدون رفعت الباحث: فرات علي حسين

كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

يظهر حجم التأثير التي تؤديه القوى الفاعلة الدولية ،تجاه الدور والنفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط ،لاسيما في توجهاتها تجاه إيران ،والتي ترتكز على المصالح التي تجمع ما بين القوى الدولية مع إيران ،فأنها على غير استعداد ان تخسر مصالحها الاقتصادية لإرضاء توجهات الرئيس ترمب، وبالتالي فان الولايات المتحدة الامريكية لا تستطيع ان تلغي حجم تأثير تلك القوى الفاعلة الدولية ،لاسيما ان لها دور في التأثير على حجم التنافس الاقتصادي الدولي ،فضلاً عن تأثيرها على مجريات الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة ،وبالتالي كان دورهم عامل إيجابي واسناد لإيران ،في الحد من التوجهات والإجراءات العقابية المتخذة من قبل إدارة الرئيس (ترمب) تجاه إيران.

Abstract

The magnitude of the influence that international actors are playing towards the American role and influence in the Middle East region, especially in their attitudes toward Iran, which are based on the interests that bring together the international powers with Iran, as they are not ready to lose their economic interests to satisfy President Trump's directions, and accordingly The United States of America cannot cancel the size of the influence of these international actors, especially as it has a role in influencing the size of international economic competition, as well as its influence on the course of political and security conditions in the region, and therefore their role was a positive and support factor for Iran, in limiting trends And the punitive measures taken by the Trump administration toward Iran.

الكلمات المفتاحية: المتغير الدولي – المكانة – روسيا الاتحادية – الاتحاد الاوربي – الولايات المتحدة الامريكية

المقدمة

لا يخفى على استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية بشكل عام ، وعلى إدارة الرئيس ترمب بشكل خاص ، حجم التحديات التي تواجها الولايات المتحدة الامريكية تجاه المتغيرات الدولية ولاسيما عودة المنافسين السابقين على ساحة التنافس في النظام الدولي (روسيا الاتحادية)،وصعود منافسين جدد اخرين(الصين) ،واللذان تم وصفهما من خلال استراتيجية الامن القومي الأمريكي لعام ٢٠١٧ بمصطلح "الدول التحريفية" للإشارة الى الدولتان روسيا الاتحادية والصين في سعيهما للتغير الوضع الدولي الراهن، وفي خلق وضع عالمي لا يتلاءم مع المصالح والقيم لولايات المتحدة الامريكية، وتهديدات أخرى من دول وصفة وفق الاستراتيجية ولايات المتحدة الامريكية بالدول المارقة ، ومنها (إيران).

أهمية البحث :

يستند البحث أهميته الى النقاط الاتية :-

١- تخوف إدارة الرئيس (ترمب) من التنافس الدولي ،وتأثير ذلك على توجهاته تجاه المنطقة بشكل عام ،وتجاه إيران على وجه الخصوص .

٢ – انتقاد الرئيس (ترمب) الرؤساء السابقين للولايات المتحدة الامريكية ،في عدم تعاملهم بجدية كافية تجاه الفاعلين في النظام الدولي ،والسبب الرئيس في صعودهم والعودة الى نظام التعددية القطبية.

٣ – رد فعل الفاعليين الدوليين في توجهات الرئيس (ترمب) تجاه إيران ،وانعكاس ذلك على حجم التنافس والصراع على الصعيد الدولي والعالمي .

هدف البحث :

يسعى البحث الى تحقيق الغايات الاتية :-

١ – معرفة حجم العلاقات والتنافس الذي يجمع ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

٢ – تسليط الضوء على التعاون الروسي الإيراني وتأثيره على الدور والنفوذ الأمريكي في المنطقة.

٣– البحث في تأثير الصعود الصيني على حجم التنافس مع الولايات المتحدة الامريكية .

٤– والكشف على أهمية التحالف الصيني – الإيراني وتأثيره على المصالح الأمريكية وتوجهاتها.

٤ – بيان موقف الاتحاد الأوربي من العقوبات الامريكية على إيران.

إشكالية البحث :

تكمن إشكالية البحث ،من أن حجم التنافس ما بين الفاعلين الدوليين (روسيا الاتحادية والصين والاتحاد الأوربي) ،والولايات المتحدة الامريكية ،أثر على دور ومكانة الولايات المتحدة الامريكية ،لاسيما إزاء الاحداث والوقائع في منطقة الشرق الأوسط ،لاسيما توجهاتها تجاه إيران .

ويمكن إجمال مشكلة البحث في الأسئلة الاتية :-

أ – متى بدأت العلاقات والتنافس ما بين الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية ،وانعكاسه على الصراع الأمريكي – الإيراني .

ب – كيف يؤثر الصعود الصيني على سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه إيران.

ت – ما موقف الاتحاد الأوربي من العقوبات الامريكية تجاه إيران.

ث – الى أي مدى سيؤثر موقف القوى الاوربية تجاه الازمة الامريكية – الإيرانية .

فرضية البحث :

يقوم البحث على فرضية مفادها: ان موقف المتغير الدولي ،والذي يتمثل ب–موقف القوى والأطراف الدولية (روسيا الاتحادية والصين والاتحاد الأوربي) ،دوراً كبير تجاه توجهات الخارجية للرئيس (ترمب) ، وأن هذا سيحد من أمكانية زيادة الضغط الأمريكي تجاه إيران ولاسيما عرقلة اللجوء الى خيار القوة العسكرية.

منهجية البحث :

تعددت المنهجية البحث في هذا الموضوع ،اذ تفرقت في سبل شتى ،ويمكن حصرها في المناهج الاتية :–

١– المنهج التاريخي التحليلي :وهو المنهج المتبع لدراسة الماضي لإغناء الحاضر وفهم المستقبل .

٢– المنهج السلوكي :وهو المنهج القائم على عوامل داخلية كامنة لأثارة الموقف الخارجي .

٣ – المنهج الاستقرائي الواقعي :الذي يستند من استقراء الواقع السياسي ،ودراسته على ضوء الحقائق القائمة فيه ،من أجل الحصول على نتائج علمية ،يمكن ان تشكل تعميمات فكرية سياسية يستفاد منها في تقويم الأداء ،وتصحيح الأخطاء.

وعلى ضوء ذلك سيتم تقسيم المبحث من خلال المطالب الاتية:–

المطلب الاول : تأثر المتغير الروسي على توجهات الرئيس (ترمب).

تعد روسيا الاتحادية متغير مؤثر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية تجاه الاحداث والقضايا الدولية والإقليمية لاسيما تجاه إيران ،بحكم مكانتها ونفوذها على المستوى الدولي والإقليمي ،وفقاً لما تتمتع به من مميزات وامكانيات مكنتها من منافسة الولايات المتحدة الامريكية ،وعلى أثرها شهدت توترات في العلاقات ومنافسه ما بين الطرفين خلال الحقب الزمنية السابقة، وبعد وصول الرئيس ترمب إلى أدارة البيت الأبيض عام ٢٠١٧ ،شهدت السياسة الخارجية الأمريكية تغيراً في العلاقات والتوجهات تجاه روسيا الاتحادية في مجال تعزيز التعاون الأمني والاقتصادي ،وفي الوقت ذاته حذراً من التوجهات الإقليمية لروسيا الاتحادية، وعلى هذا الأساس سيتم البحث والتطرق الى التطور التاريخي للعلاقات ما بين الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية ،وكذلك التحالف ما بين روسيا الاتحادية وإيران في مواجهة تهديد الخطر المتصاعد للولايات المتحدة الامريكية تجاه إيران .

اولاً : – العلاقات الامريكية الروسية.

بعد انتهاء المرحلة الأولى للصراع والتنافس ما بين الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية أثناء الحرب الباردة في التسعينات القرن المنصرم ،والتي أسفرت عن تفكك الاتحاد السوفيتي وصعود الولايات المتحدة الامريكية الى قمة هرم النظام الدولي ،لتعلن بداية ولادة نظام جديد (الهيمنة الأمريكية على العالم) ،وتشهد بداية تهدئة في العلاقات بين البلدين من خلال عقد العديد من الاتفاقيات في كافة المجالات السياسية

والاقتصادية والأمنية فقامت روسيا الاتحادية بدعم الولايات المتحدة الامريكية بحربها ضد الإرهاب ،وأكد الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) عند وصوله الى السلطة مطلع عام ٢٠٠٠ على وجود "شراكة استراتيجية " ما بين البلدين ،ولاسيما في العديد من القضايا التي تمثل تهديداً مشتركاً لأمنهما القومي ،وفي مقدمتهما ((قضايا الحد من الانتشار النووي ،وأسلحة الدمار الشامل عامة ،وتهريب المخدرات)) ([1]).

وشهدت العلاقات ما بين الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية تعاوناً إيجابيا ،وتطوراً كبيراً أنعكس على الكثير من مجالات التعاون بين الطرفين ،لاسيما في مجال وقضايا التسلح ((الحد من التسلح ،ومنع الانتشار النووي ،وتأييد فرض العقوبات على إيران ،وتقديم الدعم والاسناد في مكافحة الإرهاب)) ([2]).

ألا أن هذا التفاهم والتعاون الاستراتيجي ما بين الطرفين لم يدم كثيراً ،وذلك بسبب جملة من الاحداث والقضايا التي أثرت على مجرى سير العلاقات بين الطرفين ومنها :

١ – توسيع حلف شمال الأطلسي (الناتو) باتجاه روسيا .

٢ – نشر الدرع الأمريكي المضاد للصواريخ في دول أوربا الشرقية، واعتراض روسيا على ذلك معتبرتةً ذلك تهديداً مباشراً على أمنها القومي ([3]).

٣ – اندلاع الازمة الأوكرانية أواخر عام ٢٠١٣،على أثر التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا ،واحتلالها لشبه جزيرة القرم وضمها للأراضي الروسية عام ٢٠١٤ .

فقد ردت أدارة أوباما على ذلك ،من خلال تعليق التعاون الثنائي مع روسيا في المجالات العسكرية والتجارية والاستثمارية ،مع فرض العقوبات المالية على العديد من كبار المسؤولين الروس والقطاعات الاقتصادية والشركات الروسية ([4]).

وفي وصف التهديدات الامريكية والغربية على روسيا ، اذ ذكر الرئيس الروسي ((فلاديمير بوتين)) ،في خطابه السنوي أمام مجلس الدوما في ١٨ أذار عام ٢٠١٤ ،"على التأكيد على سياسة احتواء روسيا التي تواصلت في القرن الثامن والتاسع عشر والعشرين ،لاتزال تتواصل اليوم، أنهم ما فتئوا يحاولون دفعنا إلى زاوية وحشرنا فيها ،لان لنا موقفاً مستقلاً ندافع عنه ولأننا نسمي الأشياء بأسمائها ، ولا نقوم بلعبة المنافقين والمرائين "،اذ عَدت روسيا الاتحادية سياسة الولايات المتحدة الامريكية هذه تهدف من ورائها الى تقليص من القوة الروسية والحد من نفوذها والعمل على عزلها دولياً ([5]).

ورداً على سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه تضييق الخناق على روسيا الاتحادية اقتصادياً وعسكرياً في المحيط الاوربي ،اتجهت روسيا على توسيع نفوذها في الشرق الأوسط من خلال التدخل العسكري في سورية ،وفي زيادة تعاونها وتحالفها مع إيران في أطار تعزيز التعاون الاستراتيجي الامني الإقليمي ،لاسيما في خطتها الأمنية ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش الإرهابي) ، ومزاحمة الولايات المتحدة الامريكية في مناطق نفوذها ، وعرقلة المشروع

الأمريكي في المنطقة ،وتجسد ذلك من خلال عرقلة مشاريع استصدار المزيد من العقوبات تجاه إيران وتقديم الدعم والاسناد لها في مواجهتها للتهديدات الامريكية([6]).

ثانياً :- التعاون الروسي الإيراني للحد من النفوذ الأمريكي .

تنظر الولايات المتحدة الامريكية تجاه التعاون الروسي الإيراني بعين الريبة والشك ،لاسيما في مجال التعاون العسكري والبرنامج النووي ،ومن الجهة الأخرى تتخذ روسيا من علاقاتها وتعاونها مع إيران وسيلة ضغط تجاه الولايات المتحدة الامريكية ومناورة تقوم بها روسيا الاتحادية للحد من النفوذ والتهديد الأمريكي لها ،والتي تجسدت لاسيما بعد الازمة الروسية – الجورجية عام ٢٠٠٤ ،والموقف الأمريكي الداعم لجورجيا والذي تعتبره روسيا تهديداً لأمنها القومي .

فعلى الرغم من قدم العلاقات التي تجمع ما بين روسيا الاتحادية وإيران من خلال بيع الاتحاد السوفيتي السابق الأسلحة الى إيران أبان الحرب العراقية – الإيرانية عام ١٩٨٠ ،وكذلك الموافقة على بناء مفاعل بوشهر ،والتوقيع على عقد ما بين روسيا الاتحادية وإيران ولاسيما بعد عام ١٩٩٥ على بناء مفاعلين نوويين في إيران بقيمة (مليار دولار) ،الامر الذي أدى الى تصاعد حدة التوتر ما بين الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية ،وعلى أثرها هدد زعماء الكونجرس الأمريكي بقطع المساعدات عن روسيا الاتحادية ([٧]).

وأخذ طابع العلاقات والتعاون ما بين روسيا الاتحادية وإيران ،طابع أمني واقتصادي وتجاري استثماري ، مستفيدةً من توتر العلاقات ما بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية ولاسيما العقوبات الاقتصادية والعسكرية المفروضة على إيران ،من خلال جعل روسيا الاتحادية مصدراً رئيساً ومهماً للغاز بعد منع إيران من تصديرها للغاز الى الأسواق العالمية وجلب المنفعة الاقتصادية الى روسيا الاتحادية على أثر تلك العقوبات المفروضة على إيران أضافةً وكما سبق ذكره الى توظيف روسيا الاتحادية القضية الإيرانية الى جانب القضايا الإقليمية الأخرى والتي تكون محل خلاف وتوتر فيما بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية ،مثال على ذلك دعم الولايات المتحدة الامريكية لدول ((أسيا الوسطى والقوقاز)) واذي تعدَه روسيا تهديد لأمنها القومي ([٨]).

أفادت روسيا الاتحادية من دعمها لإيران ومن خلال تطوير حقول النفط الإيرانية ،والاستثمار الاقتصادي وكذلك في تطوير البرنامج النووي الإيراني ،وفي تطوير منظومة الأسلحة الإيرانية في جلب العديد من الفوائد الاقتصادية والتي تجسدت في جلب المزيد من العملات الصعبة وتقديمها لإيران كبديل ضروري وفعال في المنطقة ،وتجعلها قريبة أليها وممارسة التأثير عليها ،وتجعل من إيران مدخلاً وبوابة في دخولها وممارسة تأثيرها في المنطقة وفي الخليج العربي في أطار سياستها القائمة على الحد من النفوذ الأمريكي ،ومزاحمتها على المصالح في المنطقة ([٩]).

ويبقى الأثر القوي في تصاعد وتيرة العلاقات ما بين روسيا الاتحادية وإيران في المجال العسكري ،والتقنيات العسكرية والنووية ،ومبيعات الأسلحة الروسية الى إيران ،واستكمال تنفيذ البرامج النووية للحفاظ على مصالحها المالية مع إيران ،واستخدام هذه العلاقة كأحد وسائل المواجهة مع الولايات المتحدة الامريكية ،لاسيما فيما يخص المسائل العالقة بين البلدين مثلاً موقف الولايات المتحدة الامريكية من مسألة بناء شبكة للدفاع الصاروخي مضاد للصواريخ البالستية ([١٠]).

هذا التعاون الذي يجمع ما بين روسيا الاتحادية وإيران ،لا يمنع من وقوع خلاف او توتر بين البلدين ،لاسيما الخلاف الذي وقع حول التأخير الروسي في إتمام صفقة صواريخ الدفاع (300S) ،والتي اتفقت روسيا وإيران عليه عام ٢٠٠٧ ،وجاء التأخير الروسي استجابةً للمطالب الامريكية ،وعلى أثرها أتهمت إيران روسيا بأن إسرائيل والولايات المتحدة الامريكية قد دفعت الأموال لروسيا من أجل عرقلة وإلغاء هذه الصفقة(المقترح الروسي على تخصيب اليورانيوم الإيراني على الأراضي الروسية في عام ٢٠٠٥،اذ رفضت إيران هذا المقترح ،أدى الرفض بدفع روسيا الاتحادية نحو الولايات المتحدة الامريكية على حساب إيران ،لاسيما القلق الإيراني في حصول تقارب في وجهات النظر وتفاهم ما بين الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية ،اذ يؤثر ذلك على سير العلاقات والتعاون ما بين إيران وروسيا الاتحادية ،وما يؤدي ذلك من نتائج سلبية على المصالح وعلى الدور الإيراني في المنطقة ([١٢]).

ثالثاً:- ترمب وتوجهاته تجاه روسيا الاتحادية .

وصفت سياسة ترمب تجاه روسيا الاتحادية بالمتغير في العلاقات بين البلدين ،والعودة الى الهدوء بعدما تعرضت العلاقات ما بين الطرفين أثناء الولاية الثانية للرئيس السابق (أوباما) الى توتر وفرض العقوبات تجاه روسيا الاتحادية والتي وقعت بعد الازمة الجورجية .

إذ بعد مجيء ترمب إلى سدة الرئاسة الأمريكية ،سعى الى إقامة نوع من العلاقات الجيدة والعمل على اصلاح العلاقات مع روسيا الاتحادية ،سبقتها تصريحاته وإعجابه تجاه الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) خلال حملته الانتخابية ،يقابله الشعور نفسه من قبل الرئيس الروسي ،وما اعقبتها من شكوك واتهامات حول التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسة الامريكية عام ٢٠١٦ ، وسعي ترمب إلى إصلاح العلاقات الامريكية ــ الروسية من خلال العمل والبحث في مسألة رفع العقوبات الاقتصادية على روسيا الاتحادية ،وكذلك طرح فكرة الاعتراف بشبه جزيرة القرم ،يقابله الشعور والرغبة الروسية في إقامة العلاقات مع الولايات المتحدة شريطة وضع ضمانات ملزمة حول توسيع الناتو ، وتقييد عمل أنظمة الدفاع الصاروخي للولايات المتحدة الامريكية ،وهذا لا يتفق مع مصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية ،ومما يفسره البعض رغم محاولات ترمب العودة إلى العلاقات مع روسيا الاتحادية ،ألا إن شرط روسيا في العودة الى المباحثات مع الولايات المتحدة الامريكية بشأن أجراء تخفيضات في الأسلحة النووية الاستراتيجية لا يتم بدون فرض قيود في مجال الدفاع الصاروخي ،وهذا يمثل عرقلة في السعي الى إقامة علاقات جيدة ما بين الطرفين ، وفسر البعض ومنهم (جوزيف أس ناي) ،برغبة ترمب في العودة إلى العلاقات ما بين البلدين ، بالمسار الصحيح ولاسيما يجمع ما بين البلدين العديد من المصالح الاستراتيجية المتداخلة ومنها ((منع الانتشار النووي ومكافحة الإرهاب ،والقطب الشمالي))،والقضايا الإقليمية منها { الملف النووي الإيراني ،والملف السوري ،وغيرها من قضايا المنطقة } ([١٣]).

كذلك شمل التغيير في توجهات ترمب تجاه روسيا الاتحادية فيما يخص الصراع والأزمة في سورية ،إذ دعا ترمب إلى المزيد من التعاون بين الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية في سورية ما دام ذلك يصب

في المصلحة الامريكية ويتوافق مع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية في سعيها الى محاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش الإرهابي) ،وكذلك إلى استئناف العمل بالاتفاق العسكري المبرم من قبل الإدارة السابقة للرئيس (أوباما) ،الخاصة بتوجيه الضربات الجوية المشتركة ضد المواقع الارهابين في سورية ،هذا التوجه بشأن الرغبة في التعاون مع روسيا الاتحادية في إدارة الملف الأمني السوري ،يعكس حقيقة عدم رغبة الولايات المتحدة في الدخول في الصراع مع روسيا الاتحادية بشأن الملف السوري لاسيما بعدما نجحت كل من روسيا الاتحادية وإيران بشان المحافظة على استمرار نظام (بشار الأسد) ،وتأسيس نفوذ لهم في سورية، وانعكاسه على المنطقة وعلى مصالح الولايات المتحدة الامريكية، وما يمثل ذلك من تهديد على المصالح والامن الإسرائيلي بعدما نجحت إيران وبدعم من روسيا الاتحادية بوضع موطن قدم لها في سورية ،في أطار موازين القوى الإقليمية في المنطقة والدعم الروسي لإيران يقابله الدعم الأمريكي الى إسرائيل ([١٤]).

أن رغبة أدارة الرئيس ترمب في التعامل والتعاون مع روسيا في المجال الأمن العالمي لاسيما في سورية له أبعاده ،والذي تمثل في الحد والتقليص من النفوذ والتواجد الإيراني في المنطقة وهذا في المقابل يقلق الجانب الإيراني من أن أي تفاهم وتقارب ما بين الطرفين فيما يخص الملف السوري أو الوضع العام في المنطقة يؤثر على المصالح الإيرانية ،ووجدت إدارة الرئيس ترمب أداة ووسيلة في التعاون مع روسيا الاتحادية فيما يخص الملف الأمني في سورية والمنطقة ،ومنهم وزير الخارجية الأسبق (ريكس تيلرسون) ،الذي يعتبر من مؤيدين التعاون مع روسيا الاتحادية للحد من النفوذ الإيراني في المنطقة([١٥]).

وتحقق التقارب الروسي – الأمريكي على أرض الواقع من خلال (قمة هلسنكى) في ١٦ حزيران من العام ٢٠١٨ ،التي جمعت كل من الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) ،والرئيس الأمريكي (دونالد ترمب) ،والذي من خلاله تم التفاهم حول أدارة الملف الأمني في سورية والسماح ببقاء القوات الامريكية والبالغ عددها (٢٢٠٠) جندي أمريكي (وقاعدة التنف) مقابل تراجع الولايات المتحدة الامريكية عن دعم المعارضة المسلحة في درعا ، والتقارب الاخر الذي جمع بين الرئيس الروسي (بوتين) ،ورئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتيناهو) ،من خلال الاتصال الهاتفي ،حول ترتيب الأوضاع في المناطق العازلة على الحدود الإسرائيلية – السورية ،بعدما أتسع الصراع في سورية ودخول إسرائيل طرف في هذا النزاع ،وأكد بعد ذلك المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى سورية ((ألكسندر لافرينتييف)) ،انسحاب القوات الإيرانية الى مسافة ٨٥ كيلو مترا من مواقعها السابقة في الجنوب السوري ،برعاية وأشراف روسي بهدف تهدئة الأوضاع مع إسرائيل ([١٦]).

رابعاً :ـــ تناقضات في توجهات ترمب تجاه روسيا .

من جهة أخرى اتصفت سياسة وتوجهات ترمب تجاه روسيا ((بالتناقضية)) ،فبالرغم من سعيه الى فتح وإقامة علاقات جديدة مع روسيا الاتحادية ،يعود مرة أخرى للتأكيد على فرض العقوبات مجدداً عليها ،بعدما وضع ترمب الخطر الروسي إلى جانب الإرهاب والهجرة الغير

الشرعية والتهديدات التي يواجها حلف الشمال الأطلسي ، كذلك بسبب سياستها الداعمة للتوجهات النفوذ الإيراني في المنطقة، وما تحمله روسيا من أهداف وتوجهات تهدف من ورائها الى إعادة رسم المنطقة ،ورسم ملامح جديدة للنظام الدولي الجديد القائم على(التعددية القطبية) ([١٧]).

كذلك تراجع ترمب عن تعهداته السابقة بوقف توسع في الحلف شمال الأطلسي (الناتو)،والذي يشكل تهديد على مصالح روسيا الاتحادية وعلى أمنها القومي ،فقد كثفت الولايات المتحدة الامريكية من مناورات الناتو في الحزام الغربي والجنوبي لروسيا ، وزادت من تحركاتها على النحو الملحوظ في بحر البلطيق والبحر الأسود ، وعبرت روسيا الاتحادية مرارا وتكراراً على عدم ارتياحها من ذلك ،وكذلك التعهدات المتعلقة بالدرع الأمريكي المضاد للصواريخ في شرق أوربا ،إذ عمل ترمب على عودة التنافس النووي الروسي الأمريكي من جديد ،من خلال زيادة في حجم الانفاق العسكري وتطوير القدرة النووية ،ومن خلال تأكيد العقيدة النووية الامريكية الجديدة والتي تتضمن تحديد مكانة السلاح النووي في استراتيجية الامن القومي للولايات المتحدة الامريكية والتي تم إعلانها بداية شباط من العام ٢٠١٨ ،كذلك إعلان ترمب في ٣٠ تشرين الأول من العام ٢٠١٨ نيته الانسحاب من معاهدة الصواريخ القصيرة ومتوسطة المدى (INF) ، والتي تثير مزيد من التعقيدات تجاه العلاقات الروسية – الامريكية ،والتي تثير تداعياتها ونتائجها السلبية على الامن والاستقرار العالمي، ولعل أهمها "تقويض نظام الحد من التسلح ونزع السلاح " ،والذي تطور على مدى ثلاثة عقود الماضية .

كذلك تراجع ترمب عن قرار انسحابه من الأراضي السورية ،وفي الوقت الذي عدَت روسيا بأن تواجدها غير شرعي ،اذ أتهم وزير الخارجية الروسي ((سيرجى لافروف)) الولايات المتحدة بأنها تقوم بواسطة حلفائها السوريين من الكرد ،باستخدام أراضي شرق الفرات لأنشاء كيان شبه دولة ،وأنها تعرقل جهود تسوية النزاع في سورية لإبقاء الوضع متأجج هناك ([١٨]).

فعلى الرغم من أن طبيعة سياسة ترمب بصورة عامة تتسم (بالتناقضية) ،والتي ترتكز على أسس مصلحية وصفقات اقتصادية ،في تعاملاته وتوجهاته تجاه الاحداث والفاعلين الدوليين ،يبدو من ان التناقض في سياسته تجاه روسيا جاء بعد تصاعد موجة من الاحتجاجات جراء السياسة الإصلاحية التي اتبعها مع المنافسين السابقين للولايات المتحدة الامريكية ،موجات غاضبة من قبل الرأي العام والاعلام الأمريكي والكونجرس الأمريكي ،الذين طالبوا بتحقيق مع ترامب وأقالته لاسيما بعد فضيحة وتسرب المعلومات حول تدخل روسيا في الانتخابات الرئاسية الامريكية عام ٢٠١٦ ،وسياسته في التعامل مع روسيا حول الازمة السورية ، وإعادة العلاقات معها ورفع العقوبات ، على الرغم ما تشكله روسيا من خطر على المصالح القومية في المنطقة ،ولاسيما موقفها المؤيد والمساند للتوجهات الإيرانية في المنطقة ووقوفها في وجه المصالح والنفوذ الأمريكي ،لاسيما العديد من القضايا الأخرى منها المنافسة في السوق الأوربي وسوق الطاقة العالمية ،والتي تقف بوجه تقدم وتطور العلاقات بين البلدين ،لاسيما طبيعة النظام

السياسي الأمريكي والذي يتصف بدولة (المؤسسات العميقة)،وعلى رغم من فاعلية شخصية الرئيس قدرتها على التأثير في القرار السياسي الخارجي للولايات المتحدة الامريكية، لكن يقف بالأخير دور مؤسسات النظام السياسي في عرقلة توجهات الرئيس الأمريكي لاسيما الخارجية منها ،ومثال على ذلك قرار الكونجرس وبالغالبية الساحقة على فرض المزيد من العقوبات على روسيا الاتحادية ،وما كان على ترمب أمام هذه الأغلبية الساحقة سواء التوقيع عليها ،على الرغم من الشكوك التي أثيرت حول علاقة ترمب مع القادة الروس والمصالح التي تجمعهم ([١٩]).

المطلب الثاني :التأثير الصيني في توجهات أدارة الرئيس (ترمب) تجاه إيران.

تعد الصين متغير مؤثر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية ولاسيما تجاه إيران نظراً لما تتمتع به الصين من إمكانيات اقتصادية وسياسية وعسكرية جعلتها تتنافس مع الولايات المتحدة الامريكية في الصعود الى مرتبة القوى الصاعدة والمنافسة على صعيد النظام الدولي والإقليمي ،وكذلك من خلال العلاقات والمصالح التي تجمع ما بين الصين وإيران وتأثير ذلك على سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران ،وتأثيره على مستوى التنافس والتصعيد في المنطقة وانعكاس ذلك على السياسة المتبعة للولايات المتحدة الامريكية تجاه الصعود الصيني ،ومن خلال المطلب هذا سيتم البحث والتطرق أليه .

أولاً: الصعود الصيني وتأثيره على حجم التنافس مع الولايات المتحدة الامريكية.

هنالك ثلاث عوامل رئيسة مكنت الصين من الصعود والتنافس في النظام الدولي وهي كالاتي :-

١ــ الاقتصاد الصيني ،والذي يكمن في قوته وتأثيره على قدرة الاقتصاد الصيني العالية وامكانيته على جذب الاستثمارات الأجنبية والباحثة عن الكفاءة وعن الأسواق .

٢ – التمييز في محاكاتها للتكنلوجيا والتطور العلمي والصناعي في انتاجها للبضائع والسلع وباقي الوازم الصناعية والإنتاجية الأخرى .

٣ – الصادرات الصينية الواسعة والتي تتميز بالتدرج من حيث الكفاءة والاسعار، والتي مكنتها من النجاح في غزو الأسواق العالمية في الدول المتقدمة والنامية، مما مكنها من السيطرة على القطاع التجاري والصناعي العالمي ،والتي بدورها وفرت لها احتياطات كبيرة من العملة الصعبة وأضافت لها دعماً واسعاً في حلبة المواجهة والصراع الأمريكي – الصيني ([٢٠]).

٤ – استغلال الصينيين لأدوات النظام العالمي الراهن ،والذي أبتكره الامريكيون لضمان تفوقهم على غيرهم ،ولقد أشارت استراتيجية الامن القومي الأمريكي لعام ٢٠١٧ والتي ركزت وبشكل أساسي على سرقة الصينيين لابتكارات الأمريكيين "كل عام ،منافس مثل الصين تسرق الملكية الفكرية الامريكية قيمتها مئات المليارات "،وفي الإطار ذاته أشارت العقيدة الدفاعية الامريكية والمتضمنة في استراتيجية الدفاع الوطنية الامريكية لعام ٢٠١٨ ،والتي ترى الصين ومن ثم كوريا

الشمالية ،أخطاراً كبيرة تواجه الوجود الأمريكي والنظام الدولي ([٢١]).

هذا التفوق والصعود الصيني والذي أشارَ اليهِ الرئيس ترمب من خلال اعتقاده "ان الصين اخذت تتفوق على الولايات المتحدة الامريكية في مجالي التجارة والسياسة الاقتصادية " ،اخذت تثير الرعب لدى الأوساط الامريكية ،والذين أخذوا يشعرون بالعجز ازاء التفوق الصيني ،والذي يدعم هذا التخوف والقلق الأمريكي الدراسات المستقبلية ،مؤكدتةً على التفوق الصيني من خلال معدلات ومؤشرات الناتج المحلي الإجمالي الذي يقدر ب-(٦%) سنوياً بعد عام ٢٠١٣ ،مقارنة بالنمو الأمريكي الذي لن يتجاوز نسبة ال-(٢%) سنوياً وللمدة ذاتها ،لذلك ترجح الاحتمالات والدراسات المستقبلية تنافساً صينياً ــ أمريكياً على صعيد الاقتصادي ،ولكن من دون أن تتفوق الأولى على الثانية على مستوى القوة الاجمالية خلال النصف الأول من الالفية الثالثة ،بمعنى ظهور قوى مثل الصين وروسيا (القوى الرجعية) ،والدول ذات الأنظمة المارقة مثلاً (إيران وكوريا الشمالية) ،إضافة إلى الهند لتكون جزءاً من بنية النظام الدولي والتي ستسود وتتمركز في نفس مناطق النفوذ والهيمنة للولايات المتحدة الامريكية الحالية ،ومن دون أن تطرح هذه القوى نفسها كبديلة او موازية للولايات المتحدة الامريكية للاضطلاع بمسؤولية قيادة العالم ([٢٢]).

ويقف تجاه أخرى يتألف من عدد من الباحثين والمحللين والاكاديميين الغربيين أمثال ((روبرت كاجان وجون ميرشايمر وتشانج))،معارضة المخاوف التي تشير الى قدرة الصين الى الوقوف في وجه التنافس الأمريكي ، والتي تصفها "بالأوهام " ،و يشير هذا التيار المعارض بان القوة الصينية في بداية صعودها ،وأنها تعاني من مشكلات الديون والتي تثير مخاوف وقلق المسؤولين الصينيين من تأثير أزمة الديون على الاقتصاد الصيني علاوةً على محاولات الصين الاستفزازية في محاولاتها للتمدد الخارجي ،والذي يفوق قدرات وإمكانيات الدولة الصينية ،والتي يصفها الكاتب (بول كيندي) "بالغطرسة" ،والتي يصف فيها التحول الصيني في سعيه الى التوسع من المناطق الحدودية الى المناطق او المواقع النائية وذلك بسبب عدم وجود أمكانيات كافية للتحقق في التمدد والتوسع في الإمبراطورية الصينية ،مما يدفع الدول المجاورة للحدود الإقليمية الصينية في مواجهة التهديدات والاستفزاز الصيني ،من خلال تشكيل تحالفات ضدها لحماية نفسها من التمدد الصيني الخارجي ،وعلى سبيل المثال التحالف الذي يتألف كل من (الولايات المتحدة الامريكية وأستراليا والهند) ،الذي تم تأليفه وتشكيله لمواجهة الاستفزازات الإقليمية الصينية ،ويسعى هذا الحلف الى ضم دولة أخرى الا وهي ((فيتنام)) على حد تعبير الكاتب (بول كيندي)([٢٣]).

ثانياً :- التحالف الصيني الايراني وتأثيره على المصالح وتوجهات الولايات المتحدة الامريكية.

على الرغم ما تتمتع به الصين من عناصر القوة والتي تم التطرق اليه سابقاً ،فأنها في الوقت نفسه تعاني من نقطة ضعف الا وهي احتياجها الى مصادر الطاقة الضرورية والداخلة في العمليات الصناعية الصينية ،وفي الإطار ذاته اذ تهدف الاستراتيجية الصينية ويمكن اعتباره الهدف الأساسي التي تسعى الاستراتيجية الصينية الى

تحقيقه وهو "توفير مصادر متنوعة ومختلفة من مصادر الطاقة " ،فضلاً عن النمو السريع للاقتصاد والمدعوم بإمدادات من خلال الصادرات المتزايدة للسوق الاسيوي ،وفي اطار منافستها للولايات المتحدة الامريكية والحراسة البحرية المتشددة من قبل الولايات المتحدة ،وجدت الصين التوجه الى منطقة الشرق الأوسط لإقامة تحالفات وعلاقات اقتصادية في مجال الطاقة وغيرها ،هدف استراتيجي يحقق لها ما تهدف اليه من توفير واردات من مصادر الطاقة ،فضلاً عن سوق لتصريف منتجاتها الصناعية ([٢٤]).

فكانت إيران بداية توجهات الصين في المنطقة الشرق الأوسط لأقامه علاقات وتحالفات معها وذلك لجملة من الأسباب أهمها :-

١ – أهمية إيران من الناحية الاقتصادية في توفير مصادر الطاقة من النفط والغاز الطبيعي ،اذ تشكل إيران رابع اكبر احتياطي للنفط في العالم ،وثاني اكبر احتياطي للغاز الطبيعي عالمياً وجدت الصين في أقامت تحالف وعلاقات مع إيران يعزز من مصالحها لاسيما فيما يخص مجال الطاقة ،لاسيما وأن الصين تعد أكبر مستورد للنفط في العالم وأكبر مستهلك للغاز الطبيعي، اذ تعتمد على إيران بأكثر من ١٠% من وارداتها النفطية [*] ،وتعدَ في الوقت ذاته اكبر مستورد للخام الإيراني ([٢٥]).

٢ – وجدت الصين في العقوبات الامريكية والغربية على إيران لاسيما التي تستهدف مجالي الطاقة والقطاعات المصرفية ،فرصة في تعزيز علاقاتها مع إيران والتي تتيح لها في الوقت ذاته نفوذ دبلوماسي مهم أكثر من الولايات المتحدة الامريكية في منطقتي الخليج العربي والشرق الأوسط ،نظراً للمكانة البارزة التي تتمتع بها إيران في الشرق الأوسط بشكل عام وفي الخليج بشكل خاص بسبب أمكانيات إيران الكبيرة السياسية والعسكرية ، لذلك ترفض الصين أي تحرك غربي أمريكي لمعاقبة إيران وبالأخص في مجال الطاقة ،والذي تعدَه الصين تدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ،وكذلك تستغل العقوبات الامريكية الغربية من جهة أخرى في زيادة التعاون الاقتصادي والاستراتيجي مع إيران ([٢٦]).

٣ – من جهة أخرى رأت الصين بأن الغاية من العقوبات المفروضة على إيران من قبل الولايات المتحدة الامريكية والغرب ،هو استهداف لاقتصادها ،لاسيما في ضل المنافسة الاقتصادية بين البلدين والأزمة الاقتصادية العالمية ،لذا وجدت الصين من الضروري دعم إيران لمواجهة التحديات والعقوبات المفروضة عليها ،لما ينتج من خلالها من نتائج تؤثر على اقتصادها لاسيما في مجال الطاقة ،واستفادت الصين من التجربة التاريخية والنتائج التي تمخض عنها احتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق عام ٢٠٠٣ ، لاسيما في انفراد الولايات المتحدة الامريكية في السيطرة وإخضاع الدول النفطية في منطقة الخليج العربي تحت سيطرتها وانهيار كامل للواردات الصين النفطية من العراق ،مما أثر سلباً على الاقتصاد الصيني ،فعملت من جهة أخرى على دعم إيران سياسياً من خلال المحافل الدولية ،وتشجيعها على المضي في برنامجها النووي ،وكذلك دعمها في تطوير أسلحة إيران التقليدية وبصورة كبيرة ،محاولةً بذلك عدم تكرار التجربة التي خاضتها الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق عام ٢٠٠٣ أن تعيدها مرة أخرى مع إيران ([٢٧]).

٤ – الدعم الصيني لإيران من منطلق (استراتيجية تطويق الخصم)،والذي يصب في مصلحة الصين الاستراتيجية ، نظراً لتفوق الولايات المتحدة العسكري وسيطرتها على الممرات البحرية وقوتها البحرية الهائلة ،فقد توصل الصينيون الى أن في فك الحصار الأمريكي يكمن في التعاون والتحالف مع إيران ،كذلك أخذت الصين تدرك بأن دعمها لإيران يصب في مصلحتها في الوقوف بوجه الولايات المتحدة الامريكية ،من خلال دعمها لأطراف يوصفون بأنهم مناوئين للولايات المتحدة الامريكية ،مما يعرقل في تنفيذ سياسة وتوجهات الولايات المتحدة الامريكية تجاه تلك الأطراف ،ويؤثر وبصورة سلبية على مكانتها ونفوذها في النظام الدولي ،يقابله شعور بمكانة وقوة الصين في النظام ذاته ([٢٨]).

٥ – تجمع بين البلدين عدد من الشواهد والقواسم المشتركة لاسيما في المجال التاريخي والسياسي والثقافي ،فهما حضارتان قديمتان وإمبراطوريتان تاريخيتان، وكذلك يكرهان إخضاعهما للسيطرة القوى الغربية لاسيما في القرنين التاسع عشر والعشرين ،والتاريخ حافل بالذكريات والشواهد على ذلك متجسدةً بأصول الصين الشيوعية المناهضة للغرب ، هذا مما يدفع المسؤولون لكلا الطرفين بأهمية استمرار علاقتهما السياسية والاقتصادية ،ويتضح ذلك من خلال سعي حكومة الرئيس (حسن روحاني) الى بناء أفضل العلاقات مع باقي دول العالم لاسيما مع القوى الأجنبية في أوربا وأسيا وبالتحديد مع الصين ، لبلوغ أهدافها الاقتصادية والجغرافية والسياسية والعسكرية ([٢٩]).

ثالثاً :– سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه المتغير الصيني .

أتصفت سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه الخطر الصيني بالتناقض ،فهي تارة تشدد الضغط والحصار عليها من خلال الحصار البحري والضغط الاقتصادي ،ومن جهة أخرى ترغب الإدارة الامريكية الى التعاون معها لما تتمتع به الصين من إمكانات اقتصادية في منطقة أسيا ،وكذلك سياسة الصين تجاه إيران والتي جاءت مغايرة ومخالفة للتوجهات الامريكية في علاقاتها مع الصين ،وتخييرها ما بين دعمها لإيران وخسارتها للفوائد الاقتصادية المترتبة في علاقتها مع الولايات المتحدة الامريكية ،وتفضيلها لعلاقتها ودعمها لإيران ([٣٠]).

ازاء ذلك التحدي والمتغير الصيني ،يتوجب على الولايات المتحدة الامريكية أتباع سياسة خاصة في علاقتها وتعاملها مع الصين ، وفي أطار التعامل مع الصين يقول (جوزيف ناي) "إذا عاملت الصين كعدو ستصبح عدواً" ،اذ سادَ اعتقاد في تسعينات القرن الماضي لدى المسؤولون الامريكيون ،بأن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تمتنع عن السلوك العدائي تجاه الصين في علاقاتها معها ، لما يؤدي ذلك الى تبني الصين سياسة قومية عدائية في علاقتها مع الولايات المتحدة الامريكية ، ويرفض (جوزيف ناي) تلك التوجهات والمقاربة ما بين الولايات المتحدة الامريكية والصين ، أذ ان الصراع فيما بينهما يمتد الى حقب طويلة نابعه عن الاختلاف الأيديولوجي وطبيعة أنظمتها الاجتماعية وتوجهات سياستها الخارجية ([٣١]).

مع ذلك حدث تغيير في السياسة الولايات المتحدة الامريكية مع فترة الرئيس (باراك أوباما) والتي شهدت تغييرا عن السياسة المتبعة من قبل الرئيس السابق (دبليو بوش) ،والذي أتبع سياسة تقوم على التعامل مع الصين

على أساس التدخل في قضايا الصين الداخلية وإثارتها، وعلى سبيل المثال (قضية تايوان وقضية حقوق الانسان) ،بل رأى ألرئيس السابق (باراك أوباما) ،على ضرورة التعامل والتعاون مع الصين لاسيما في المجال الاقتصادي والتي لعبت الصين دوراً حيوياً في منع الانهيار العالمي إثناء الازمة المالية العالمية ،من خلال ضخ مبالغ كبيرة من الدولارات تقدر ب-(٥٨٦) مليار دولار ، واحتياج الصين في مشاركتها في القضايا الأخرى لاسيما في (أسلحة الدمار الشامل والبيئة وتحديات المناخ والفقر)، ومن منطلق القضايا المشتركة والتحديات العالمية والتي يتحتم من الجميع مواجهتها ([٣٢]).

ومع ترحيب أدارة الرئيس السابق (باراك أوباما) في الدعم وتعزيز التعاون مع الصين ، ألا انه في الوقت نفسه عمل على تعزيز التواجد العسكري الأمريكي في المحيط الإقليمي للصين وفي منطقة المحيط الهادي ،في أطار الضغط ولمواجهة الصعود الصيني وكذلك لإعادة التوازن إلى أسيا ،وسعت الى تعزيز العلاقات العسكرية والتجارية مع شركائها وحلفائها في منطقة أسيا والباسفيك ،وعقد وإعادة الترتيبات والتحالفات الأمنية مع شركائها في المنطقة لاسيما في إقامة ونشر عدد من القواعد العسكرية للولايات المتحدة الامريكية في كل من اليابان والفلبين وكوريا الجنوبية وفي شمال أستراليا وغيرها ،والذي اعتبرته الصين بمثابة حصار يقوض ويقيد من نشاطاتها وتحركاتها في المنطقة ،وذلك للتأثير على نهضتها الاقتصادية ([٣٣]).

أما عن سياسة الرئيس ترمب تجاه الصعود الصيني وتحالفها مع إيران ،نرى هنالك تناقض في سياسته تجاه الصين ،ويتضح ذلك من خلال مواقفه وتصريحاته أثناء حملته الانتخابية ،وسياسته أثناء توليه إدارة البيت الأبيض ،أذ أكد ترمب على رغبته في أقامه علاقات طيبة مع منافسين الولايات المتحدة الامريكية لاسيما مع الصين وروسيا الاتحادية ،ويفضل الابتعاد عن سياسة المواجهة ،عندما صرح قائلاً "إنه غير مستعد لإشعال حرب عالمية ثالثة مع روسيا الاتحادية والصين" ، وعبر عن رغبته ومن خلال حملته الانتخابية الى التقارب مع الصين ،والى ضرورة أجراء تعديل في المسار العلاقات معها ،ومن خلال سعيه الى ألغاء اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي ،والتي كانت تهدف أدارة الرئيس السابق أوباما من خلالها الى تقويض الاقتصاد الصيني ،وكذلك سعيه في تقليل الالتزامات الامريكية في أسيا الباسفيك ،وأن تقوم العلاقات على أساس المصالح المتبادلة والتعاون في تصحيح العجز في الميزان التجاري الأمريكي ،مقابل إفساح المجال للصين للتوسيع نفوذها في شرق أسيا ([٣٤]).

هذه الرغبة لدى الرئيس ترمب في بدء صفحة جديدة وتعاون في أطار العلاقات مع الصين ،يقابله توجس وحذر من قبل ترمب ذاته تجاه الصعود الصيني ودورها في دعم إيران ،عندما صرح وبشكل متكرر بأنه "لا يمكننا الاستمرار في السماح للصين باغتصاب بلادنا" ،ويشير هنا الى رغبته في تطبيق "السياسة الحمائية " تجاه الأنشطة الاستثمارية الصينية ،لضمان الاستثمارات الامريكية ،والحد من التقليد الصيني للتكنلوجيا الامريكية ،وكذلك الحد من التغلغل الكبير للصادرات الصينية في سوق الولايات المتحدة الامريكية ، وتطبيقاً لذلك ففي أذار عام ٢٠١٨ فرضت الولايات المتحدة الأمريكية التعريفات الكمركية على الصادرات الصينية

للسوق الأمريكي بلغت قيمتها (٦٠) مليار دولار ،عبر البعض عن سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه الصين بأنها ستؤثر سلباً على اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية ، وعلى الرئيس ترمب العمل من خلال التفاوض للوصول الى أتفاق يصب في مصلحة الطرفين، لاسيما بأنه رجل اقتصاد ما يفكر به هو الازدهار والارباح الاقتصادية والاستثمارات لا بجلب الخسائر والتدهور الاقتصادي ([٣٥]).

وفي اطار سياسة الضغط لإدارة الرئيس ترمب تجاه الصين ،إعلن ترمب بأن الشركات التي تتعامل مع إيران سيتم منعها من الدخول والعمل في الولايات المتحدة الامريكية ،واعترضت الصين على ذلك ،مدافعةً على علاقاتها التجارية مع إيران ، وبأنها تتم بصورة صريحة وشفافة مع بدء سريان العقوبات الامريكية على إيران ، ألا أن موقف الصين هذا تبدل في أطار سياستها الازدواجية تجاه إيران ،فهي تارة مدافعة وداعمة لإيران وتارة أخرة مؤيدة للعقوبات عليها ،بعدما أعلنت شركة الصين الوطنية للبترول ،وشركة سينوبك الرائدة في اقتصاد جمهورية الصين الشعبية ،عن تجميد الواردات الإيرانية من النفط وجميع عملياتها هناك للفترة المصرفية والعدد منها للفترات غير محددة ،وهذا يمثل استجابة الصين الضمنية للموقف الأمريكي المتشدد تجاه إيران ، وفي اطار دعم وتعزيز اطار التعاون والعلاقات مع كل من الولايات المتحدة الامريكية والصين ([٣٦]).

المطلب الثالث : الاتحاد الأوربي

متغير أخر من ضمن المتغيرات الخارجية المؤثرة على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية تجاه إيران ألا وهو الاتحاد الاوربي ،بحكم قدراته المؤثرة على الساحة الدولية وكذلك من حيث الاختلاف في التوجهات والسياسة ما بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الامريكية وموقفه المعارض من السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة الامريكية تجاه إيران وبالأخص تجاه العقوبات الاقتصادية ،و الملف النووي الإيراني وغيرها من الملفات التي تهدف الولايات المتحدة الامريكية من خلالها الضغط على إيران .

أولاً:- المقومات المؤثرة في مكانة الاتحاد الأوربي.

يتمتع الاتحاد الأوربي بعدد من المقومات المؤثرة والتي مكنته من ممارسة ومميزاً أدوار مهمة ومؤثرة على الصعيدين الإقليمي والعالمي ،لاسيما في المجتمع الدولي ،في اطار التعددية القطبية ،وأن أهم تلك المقومات والتي يمكن أجمالها بالاتي :-

١ - المقوم الطبيعي : أذ يتمتع الاتحاد الأوربي بموقع استراتيجي مهم ضمن قارة أوربا وبمساحة كبير تقدر ب- (٣٩٧٥٠٠٠)كم ،ويتمتع كذلك بتركيبة سكانية ذات كثافة عالية ،والتنوع الثقافي ما بين دول أعضاء الاتحاد ،وفي أطار المؤهلات الطبيعية التي يتمتع بها الاتحاد الأوربي ،اذ يشهد الاتحاد الأوربي مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الخصبة ،اذ تغطي السهول نصف مساحة أوربا تقريباً ،والمناخ يمتاز بحرارة معتدلة وغطاء نباتي واسع ،وتنوع في الموارد والمصادر الطبيعية بدول الاتحاد الأوربي ،ساعد ذلك في الاهتمام والانشغال في أنتاج كميات مهمة من مصادر الطاقة والمعادن المهمة في الإنتاج الصناعي ([٣٧]).

٢ - المقوم السياسي:- .يمكن من خلال هذا المقوم الإشارة الى المكانة التي يتمتع بها الاتحاد الأوربي في المحافل الدولية ،لاسيما ان بعض دول الاتحاد من الدول

الاستعمارية التقليدية ومنها على سبيل ((فرنسا وبريطانيا واسبانيا والبرتغال وهولندا))،علاوةً على ذلك ،اذ ان كل من فرنسا وبريطانيا أعضاء دائمين في مجلس الامن ،وهذا يعني امتلاكه لحق نقض الفيتو عالمياً([٣٨]).

٣ – المقوم الاقتصادي :– اذ يحظى الاتحاد الأوربي بإمكانيات مهمة تجعل منه قوة اقتصادية كبيرة ،ويسعى من خلالها الى تحقيق ((التقدم الاقتصادي والاجتماعي ،ورفع مستوى التشغيل وتحقيق التنمية المستدامة ،وتقوية التلاحم الاقتصادي والاجتماعي ،وتأسيس وحدة اقتصادية ذات عمله موحدة)) ،ومن أهم المؤسسات الاقتصادية للاتحاد الأوربي هو ((البنك المركزي)) والذي تم أنشاءه عام ١٩٩٨،ليكون مسؤولاً عن السياسة النقدية بالدول المشتركة في الوحدة النقدية الاوربية ،ومقرها الرئيس في فرانكفورت ،ويمكن رصد مكانة الاتحاد الأوربي الاقتصادية من خلال حجم المبادلات العالمية والتي بلغة ٨٥% من المنتوجات الصناعية المصدرة من قبل الاتحاد الأوربي ، والتي تعزز مكانة الاتحاد التجارية ،وكذلك تسهم في زيادة وأتساع شبكة المواصلات والأسواق الداخلية للاتحاد الأوربي ([٣٩]).

٤ – المقوم العسكري :– ويتضح ذلك من خلال حجم الانفاق العسكري لدول الاتحاد الأوربي، والتي أنفقت في عام ٢٠١٢ (٢٨٥ مليار دولار) ،قياساً بالإنفاق عم ٢٠١١ والذي بلغ (١٧٤٢ مليار دولار) ، بينما أنفقت الولايات المتحدة الامريكية (٧١١.٢ مليار دولار) في العام ذاته ،ناهيك بأن عدد من دول الاتحاد تتمتع بإمكانيات عسكرية كبيرة لاسيما في مجال التسلح النووي مثل (فرنسا وبريطانيا) ولهما انتشار عسكري خارج أوربا ،وفي أطار المقوم العسكري يمكن الإشارة الى حلف الأطلسي ،والى الدور الذي يقوم به في الاطار الأمني والعسكري ،مما يضفي على الاتحاد قوة عسكرية مهمة على الصعيد العالمي ([٤٠]).

كل هذه المقومات جعلت من الاتحاد قوة تتطلع الى لعب دوراً مؤثراً على الصعيد الدولي والعالمي ،في اطار التحولات الدولية التي تتمثل في نظام التعددية القطبية ،وزيادة عدد الاعبين المؤثرين في صنع خيارات وقرارات النظام الدولي .

ثانياً :– الاختلاف في التوجهات وسياسة كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوربي.

هنالك عدد من نقاط الخلاف في التوجهات وسياسة كل من الطرفين وما يتمخض عنها من ردود فعل وتأثيرها بالتالي على مصالحهما والتي يمكن اجمالها بالاتي :–

١ – بداية الخلاف ما بين الطرفين ،ظهر بعد فوز ترمب وتوليه أدارة البيت الأبيض عام ٢٠١٧ ،وإعلانه الانسحاب في ١ /حزيران من العام ذاته الانسحاب من اتفاقية "باريس للمناخ" وقد أكد ترمب أنه يرفض أي شيء يمكن أن يقف في طريق أنهاض الاقتصاد الأمريكي مشيراً الى أن الشعب الأمريكي هو الذي سيدفع ثمن هذه الاتفاقية ،أذ انها تضر وبشدة بالاقتصاد الأمريكي ،اذ انها تكلف الاقتصاد الأمريكي ((ثلاثة تريليونات دولار من الناتج العام)) ،وتقضي على ستة ملايين وظيفة صناعية " ،وبذلك يرى ترمب بأنه حان الوقت لإعطاء الولايات المتحدة الامريكية الأولوية على باريس ([٤١]).

٢ – وفي المشهد الثاني لتزايد الخلاف ما بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوربي ،هو تصريح ترمب وموقفه تجاه ((حلف شمال الأطلسي)) *،أذ يرى بأنه منظمة "عفا عليها الزمن" وذلك من خلال احدى تصريحاته الاعلامية الانتخابية ،متهماً دول الأعضاء في الحلف بأنها لا تدفع حصتها في أطار عملية الدفاع المشترك ،والاتكال على الولايات المتحدة الامريكية مضيفاً بأنه من المفترض ان نقوم بحماية بلدان الحلف ، لكن بلدان كثيرة لا تدفع ما يتوجب عليها مشيراً بانه هنالك فقط (٥ بلدان) تدفع ما يتوجب عليها دفعه([٤٢]).

٣ – وفي أطار زيادة التنافس والخلاف العسكري – الأمني ما بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوربي ،لاسيما بعد انتقاد ترمب دول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي واصفهم "كالراكب المجاني " ،لعدم اشتراكهم في الحلف للسنوات طويلة ،وضعف نسبة إسهاماتها في ميزانية الحلف ، ظهرت فكرة التنسيق العسكري والامني بين الدول الاوربية من خلال فكرة أنشاء جهاز أمني أوربي مستقل يجسد وحدتها ،وكذلك أنشاء (جيش أوربي) *،لتقليل الاعتماد على الولايات المتحدة الامريكية في المجال الأمني والعسكري ،وكذلك في أطار زيادة التنافس الأوربي والرغبة في تحقيق ذاتها ، لكي تثبت أنها القوة الدولية الأخرى القادرة على المنافسة الأمنية والسياسية والاقتصادية ،لاسيما في مجال تطوير المنظومة العسكرية الاوربية لتكون أكثر قدرة على المناورة لمواجهة التحديات الأمنية والعسكرية داخل المنطقة الأوربية ،وقد أنتقد ترمب اقتراح الرئيس الفرنسي ((إيمانويل ماكرون)) وسخر منه في عدة تغريدات ،وعدته الولايات المتحدة الامريكية ،سابقة خطيرة في تاريخ العلاقات الامريكية – الاوربية ،كونها تعد تحدياً للتحركات العسكرية والأمنية الامريكية في المنطقة الاوربية ،مقترح هذا يأتي بعد تزايد القلق الأوربي من عدم التزام الولايات المتحدة الامريكية بتعهداتها السابقة ولاسيما بعد قرار ترمب الانسحاب من عدة اتفاقيات دولية ([٤٣]).

٤ – وفي أطار الخلاف والمنافسة الاقتصادية ما بين الطرفين، اذ ظهر ذلك في أذار من العام ٢٠١٨ ،وذلك بعد قرار ترمب بفرض رسوم جمركية على واردات الصلب والالمنيوم من أوربا بنسبة ١٠% و٢٥% ،مما أغضب أوربا ودفعتها الى الرد بالمثل بزيادة متساوية بنسبة ٢٥ % على المنتجات الامريكية ،هذا ما دفع الى عقد اجتماع في تموز عام ٢٠١٨ ،جمع ما بين إدارة ترمب ورئيس المفوضية الأوربية ((جان كلود يونكر)) ،إذ نتجَ عنه عقد مفاوضات للسماح للولايات المتحدة الامريكية لبيع المزيد من الصويا والغاز والأجهزة الطبية في دول الاتحاد الأوربي ([٤٤]).

وهذا يظهر لنا حجم الخلافات التي جمعت ما بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوربي لاسيما بعد تولي ترمب منصب الرئاسة الأمريكية ،إذ لا يحبذ ترمب التعامل مع الاتحاد الأوربي بصورته كمؤسسة ،وإنما يحبذ التعامل مع دول الاتحاد بصورة منفردة ،وظهر ذلك واضحاً العلاقات التي جمعت ما بين رئيسة الوزراء ((تيريزا ماي)) وترمب، وكانت أول مسؤول أجنبي يزور ترمب في البيت الأبيض بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية الأمريكية في تشرين الثاني عام ٢٠١٦ ،وقد شجع ترمب بريطانيا على فكرة الانسحاب من الاتحاد

الأوربي ،من خلال فكرة عقد أتفاق تبادل تجاري حر بين الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة.

ثالثاً :- موقف الاتحاد الأوربي من العقوبات الامريكية على إيران.

مشهد أخر من مشاهد الاختلاف في توجهات وفي وجهات النظر ما بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوربي ،الا وهو موضوع العقوبات على إيران وإعلان ترمب في أب من العام ٢٠١٨ فرض عقوبات جديده على إيران ،وكذلك الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني ، غير مكترث من تضرر المصالح الاوربية جراء العقوبات الاقتصادية على إيران ،نظراً للمصالح التي تجمع ما بين الاتحاد الأوربي وإيران ، عمل قادة دول الاتحاد الأوربي وفي مقدمتهم فرنسا وألمانيا وبريطانيا للحد من تأثر المصالح الاوربية من العقوبات الاقتصادية الامريكية على إيران ،أذ أصدر تعليمات للشركات الاوربية بأن عليها ألا تمتثل لمطالب البيت الأبيض بإيقاف كل الاعمال التجارية مع إيران ،فأولئك الذين يقررون الانسحاب بسبب العقوبات الامريكية على إيران ،سوف يحتاجون الى الحصول على أذن من المفوضية الاوربية والذي بدونه من المحتمل يواجهون خطر مقاضاتهم من قبل دول الأعضاء في الاتحاد الأوربي وكذلك في أطار حماية الشركات الاوربية في مواجهة العقوبات الاقتصادية الامريكية ،اذ تم افتتاح الية يتم من خلالها السماح لشركات الاتحاد الأوربي المتضررة من العقوبات الامريكية بمقاضاة الإدارة الامريكية في المحاكم الوطنية للدول الأعضاء ([٤٥]).

وفي اطار العقوبات الامريكية على إيران ، عبر العديد من القادة الاوربيين قلقهم من تلك الإجراءات والسياسات المتبعة من قبل إدارة الرئيس ترمب تجاه إيران ،لما يشكله خطر وتهديد على المصالح الاوربية مع إيران ،وعلق الرئيس الفرنسي ((ايمانويل ماكرون)) على تويتر بالقول "إن فرنسا وألمانيا وبريطانيا تأسف للقرار الأمريكي ،وستعمل بشكل جماعي على اتفاق أوسع "، ونشرت مجلة ((فوكوس الألمانية)) مقالاً على موقعها الالكتروني ،مطالبة الحكومة الألمانية بالعمل على انقاذ المصالح الاقتصادية الألمانية ،اذ بلغت حجم الصادرات الألمانية ما قارب (ثلاثة مليارات يورو) في العام ٢٠١٧ ،وقد أشارت المجلة إلى أن قرار ترمب هذا قد يؤدي الى تجميد العلاقات بين البلدين ويكبد المانيا خسائر اقتصادية فادحة ([٤٦]).

هذا الرد الأوربي والقلق من سياسة ترمب المتبعة تجاه إيران ،يبين حجم العلاقات والمصالح الاقتصادية ما بين الاتحاد الأوربي وإيران ،اذ تسعى دول الاتحاد الأوربي جاهدةً الى الحد من تأثير العقوبات الاقتصادية الامريكية على مصالحها في إيران ،سياسة ترمب هذه تجاه إيران وسياسته الأخرى من الانسحاب من الاتفاقيات الدولية قد تدفع دول الاتحاد الأوربي الى الضغط بجدية أكثر تجاه سياسة ترمب هذه ،من خلال البحث عن شريك أخر يحل محل الولايات المتحدة الامريكية الا وهو روسيا الاتحادية .

الهوامش

[١] – نورهان الشيخ ،الازمة السورية ،مجلة السياسة الدولية ،العدد (٢١٣) ،(القاهرة :مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،٢٠١٨)،ص٣٧.

[٢] – كرار البديري ،براديغما للفهم :النظريات المؤسسة للسياسة الخارجية الامريكية ،(بغداد :دار السنهوري ،٢٠١٨) ،ص٤٣١.

[٣] – المصدر نفسه ،ص٤٣١.

[٤] – نورهان الشيخ ،مصدر سبق ذكره ،ص٤٥.

[٥] – برتران باوي ،من يحكم العالم ؟:أوضاع العالم ٢٠١٧ ،ترجمة ،نصير مروة ،(بيروت :مؤسسة الفكر العربي ،٢٠١٦)،ص٢٩٩.

[٦] – كرار البديري ،مصدر سبق ذكره ،ص٤٣٣.

[٧] – مثنى علي المهداوي ،العلاقات الإيرانية – الامريكية بعد الاتفاق النووي ،مجلة النهرين ،العدد (٦)، (بغداد :مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ،٢٠١٨) ،ص١٢٧.

[٨] – بهاء عدنان السعبري ،الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١، (بيروت :مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ،٢٠١٢)، ص٢٨٤.

[٩] – سامي السلامي ،الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط ،مجلة السياسة الدولية ،العدد (٢١٣) ،(القاهرة :مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ،٢٠١٨) ،ص١٠٩.

[١٠] – ابراهيم عرفات ،روسيا والشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية ،العدد (١٧٠) ،(القاهرة :مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ،٢٠٠٧) ،ص٧٣.

[١١] – بهاء عدنان السعبري ،مصدر سبق ذكره ،ص٢٨٧.

[١٢] – مثنى علي المهداوي ،مصدر سبق ذكره ،١٢٧.

[١٣] – كرار البديري ،مصدر سبق ذكره ،ص٤٢٨،ص٤٣٤.

[١٤] – احمد عدنان الكناني ،النفوذ الموازية في الشرق الأوسط وأسيا والمحيط الهادئ ،مجلة حوار الفكر ،العدد(٤٦) ،(بغداد: المعهد العراقي لحوار الفكر ،٢٠١٩) ،ص٣٠.

[١٥] – علي فارس حميد ،مكانة التحالفات والشراكة الاستراتيجية في ضوء توجهات دونالد ترمب :رؤية استراتيجية ،مجلة أبحاث استراتيجية، العدد(١٤) ،(بغداد :مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية ،٢٠١٧) ،ص٧٣.

[١٦] – نورهان الشيخ ،مصدر سبق ذكره،ص١٩٤.

[١٧] – سماء العزاوي ،مصدر سبق ذكره ،ص١٩٣.

[١٨] – نورهان الشيخ ،العلاقات مع روسيا .. بين الاحتواء والصراع ،مجلة السياسة الدولية ،العدد(٢١٥) ،(القاهرة :مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ،٢٠١٩) ،ص١١٣.

[١٩] – باسم راشد ،جدل الاختراق الروسي للديمقراطية الامريكية ،مجلة السياسة الدولية ،العدد (٢١٣) ،(القاهرة :مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ،٢٠١٨) ،ص٢٥٢.

[٢٠] – محمد يوسف ،تأثيرات التنافس الصيني – الأمريكي في حرية التجارة الدولية ،مجلة السياسة الدولية ،العدد (٢١٣) ،(القاهرة :مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ،٢٠١٨) ،ص١٨٩.

[٢١] – أنس القصاص ،استراتيجية "الخروف الأسود" :هل تكسر الصين الحصار الأمريكي على الباسيفيك ؟، مجلة السياسة الدولية ،العدد (٢١٥) ،(القاهرة :مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ،٢٠١٩) ،ص١٧٧.

[٢٢] – احمد عدنان الكناني ،مصدر سبق ذكره ،ص٣١.

[٢٣] – عمرو عبد العاطي ،إخفاقات السياسات الامريكية لمواجهة الصعود الصيني ،مجلة السياسة الدولية ،العدد (٢١٣) ،(القاهرة :مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ،٢٠١٨) ،ص٢٤٨.

[٢٤] – علي فارس ،الهيمنة الامريكية ومزاحمة القوى التعديلية :دراسة أنماط التعقيد في دوائر أمنية مختلفة ،مجلة حوار الفكر ،العدد (٤٦) ،(بغداد :المعهد العراقي لحوار الفكر ،٢٠١٩) ،ص٧٠.

(*).ومنذ حقبة التسعينات ،عملت الصين ومن خلال شركاتها الاستثمارية على الاستثمار في القطاع النفطي الإيراني ،والاستحواذ على جزء مهم في السوق ،مستفيدة من القيود الغربية المفروضة على إيران جراء ملفها النووي ،وكذلك الاستفادة من القيود القانونية التي وضعتها إيران نفسها على الملكية الأجنبية – العربية ، ساعدتها في ملء الفراغ والفجوة الحاصلة في هذا المجال ،أذ وقعت الصين اتفاقيات كثيرة مع إيران في مجال الطاقة ، انظر الى: محمد أبو سريع علي ، صراع الطاقة وإعادة تشكيل التحالفات العالمية ، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢١٣) ،(القاهرة :مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٨) ،ص٣٦.

[٢٥] – المصدر نفسه ،ص٣٦.

[٢٦] – كرار البديري ،الصين بزوغ القوة من الشرق ،(بيروت :مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ،٢٠١٥)،ص١٧١.

[٢٧] – بهاء عدنان السعبري ،مصدر سبق ذكره ،ص٢٨١.

[٢٨] – كرار البديري ،الصين بزوغ القوة من الشرق ،مصدر سبق ذكره، ص١٧٢.

[٢٩] – خالد عبد الاله ،قراءة في الأبعاد الفكرية والاستراتيجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط ،مجلة حوار الفكر ،العدد (٤٦) ،(بغداد :المعهد العراقي لحوار الفكر ،٢٠١٩) ،ص٧٥.

[٣٠] – بهاء عدنان السعبري ،مصدر سبق ذكره ،ص٢٧٨.

[٣١] – عمرو عبد العاطي ،مصدر سبق ذكره ،ص٢٥٠.

[٣٢] – بهاء عدنان السعبري ،مصدر سبق ذكره ،ص٢٨٢.

[٣٣] – انس القصاص ،مصدر سبق ذكره ،ص١٧٨.

[٣٤] – كرار البديري ،براديغما للفهم :النظريات المؤسسة للسياسة الخارجية الامريكية ،مصدر سبق ذكره ،ص٤٣٠.

[٣٥] – محمد يوسف ،مصدر سبق ذكره ،ص١٨٩.

[٣٦] – كيف تحولت الصين من درع إيران لمواجهة الإدارة الامريكية الى سيف في جعبة ترمب ؟،شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ،متاح على الرابط الالكتروني الاتي :– www you /story/2018/9/4018891 https://com.m7، تشرين الثاني ٢٠١٨.

[٣٧] – احمد عبد الجبار ،مصدر سبق ذكره ،ص١٨٧.

[٣٨] – عباس سعدون رفعت ،مصدر سبق ذكره ،ص٣٢٠.

[٣٩] – احمد عبد الجبار ،مصدر سبق ذكره،ص١٩٤.

[٤٠] – عباس سعدون رفعت ،مصدر سبق ذكره ،ص٣٢٠.

[٤١] – مرام ضياء ،اليمين الأوربي – الأمريكي.. جسر أم معضلة ،مجلة السياسة الدولية ،العدد (٢١٥) ،(القاهرة :مركز الاهرام لدراسات الاستراتيجية ،٢٠١٩) ،ص١٢٢.

(*). انتقد ترمب ((حلف شمال الأطلسي)) ،ووصفه بالمنظمة البالية ،وأنهم أعضاء الناتو بعدم الوفاء ،مشيراً الى أن بلاده لن تتحمل عبء حماية بلدان أوربا من دون تعويض مناسب ،وأقترح سحب القوات ما لم يدفع لها بالمقابل ، مما دفع دول في الناتو الى أخذ الاحتياطات والتدابير والى إعادة ترتيب أوراقها الدفاعية للحفاظ على أمنها بعيداً عن الولايات المتحدة الامريكية .

أنظر الى : علي حسين حميد ،أمريكا والناتو بعد ترمب "قراءة تحليلية /استشرافية لمشاهد محتملة "، مجلة أبحاث استراتيجية ،العدد (١٤) ،(بغداد :مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية ،٢٠١٧)، ص٨٩.

[٤٢] – علي حسين حميد ،مصدر سبق ذكره ،ص٨٩.

(*).سعى (ماكرون)) منذ توليه رئاسة فرنسا ،إلى التقليل من النفوذ الأمريكي في القارة الاوربية ،مما دفعه للدعوة لتشكيل جيش أوربي ،اذ قامت فرنسا متحالفة مع ثمانية دول أوربية بأنشاء قوة مشتركة للتدخل العسكري ،ويهدف المشروع الى تبسيط إجراءات العمل المشترك على صعيد التعاون الاستراتيجي في المهمات ذات الأهمية الأمنية بالنسبة لا وربا ،والى التطرق للمهام الإنسانية أيضاً. انظر إلى : سماء سليمان ،مستقبل حلف الناتو ، مجلة السياسة الدولية ،العدد (٢١٥) ،(القاهرة :مركز الأهرام لدراسات الاستراتيجية ،٢٠١٩) ،ص٢٣٠.

[٤٣] – المصدر نفسه ،ص٢٣٠.

[٤٤] – سامي السلامي ،ترمب والحلفاء .. تعظيم المكاسب الامريكية ، مجلة السياسة الدولية ،العدد (٢١٥) ،(القاهرة :مركز الاهرام لدراسات الاستراتيجية ،٢٠١٩) ،ص٩٣.

[٤٥] – مرام ضياء ،مصدر سبق ذكره ،ص١٢٤.

[٤٦] – بعد قرار ترمب .. أوربا والخوف على تجارة مع إيران ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ،متاح على الرابط الإلكتروني الاتي :– https//com.dw.www/ar/ 2018 ، بتاريخ ٢٠١٨/٩/٥.